الاجتهاد الجماعي

سماحة الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي

مجمع الفقه الإسلامي الهند

© جملة الحقوق محفوظة

اسم الكتاب : الاجتهاد الجماعي

مصنف الكتاب : سماحة الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي

التقديم : الشيخ محمد رابع الحسني الندوي

الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الناشر : مجمع الفقه الإسلامي الهند

المطبع : بھارت آفسیٹ، دہلی-٦

المحتويات

❁ تقديم فضيلة الشيخ محمد رابع الحسني الندوي ٥

❁ الحاجة إلى الاجتهاد الجماعي ١٣

❁ الاجتهاد حاجة العصروضرورة الدين ٢٧

❁ إلى فقه الحقائق ٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وبارك وسلم

إن التاريخ الإسلامي العلمي حافل بالتحركات والنشاطات الفقهية القوية القائمة بدورها الاجتهادي الرائع عبر القرون المتجهة نحو الاستنباطات التشريعية المتصفة بصفات التنوع الفكري والعقلي المتميزة بميزات الاختلاف الإستخراجي والاستنتاجي والاستدلالي في إطار الوحيين.

لاشك في ما لعبه الفقه الإسلامي من دور حيوي في ترشيد الأمة الإسلامية خلال خمسة عشر قرنا بالتواصل والاستمرار بإثبات قوة خلود الشريعة وسر بقاءها عن طريق صلاحياته الاجتهادية والتجديدية والتوجيهية، فالمكاتب الفقهية المختلفة من المكية والمدنية والكوفية والبصرية من القياسية وغير القياسية كلها إنجازات علمية عديمة النظير في مجال القيادة والإمامة والترشيد والتوجيه حتى ظهر الانحطاط والتدهور على المستوى السياسي والاقتصادي والعلمي، فاضطر أصحاب الفقه إلى إغلاق باب الاجتهاد في مجال الفقه الإسلامي تخوفا من التدخلات ذات الهوى ولأن الأوضاع السياسية والاجتماعية المتدهورة والتيارات الفكرية أثرت تأثيرا بالغا على الجهاد العلمي والفقهي من النواحي المختلفة، فتأثرت عملية الاجتهاد تأثرا بالغا وراجت التعاملات التقليدية وماجت في الأمة بما أصابتها أمراض الجمود والانحطاط والركود والضعف والانكماش والتنازل ووقوع الخلل في العقلية المسلمة، وبما اندلعت الصراعات والحروب والفتن وتطاول الحكام

والملوك بالتدخل في أمور دينية حيث عرقلت الأزمة العقلية والمنهجية سبيل التطورات الفقهية من الناحية الأصولية والمقصدية وفق كتابات المفكرين التحليلية عبر القرون.

إن مسيرة الفقه الإسلامي شقت طريقها إلى الإمام وأقبلت رويداو لم تختف شمسه من أعين الأمة وقلوبها،ولم يغب وجهه المشرق، وإن غرب في مكان طلع في مكان أخر من أجل اشتغال علماء الأمة به، وباتخاذه محورا ومركزا ومداراً للتحرك العلمي والعقلي حوله، ولأن قوة الترشيد والتوجيه الديني والشرعي كامنة في داخل الكيان الفقهي وهيكله الأساسي، وفي هذا المنظور الواقعي اتخذ فقهاء الأمة استراتيجية خاصة هادفين إلى صيانة النظام الداخلي وللحفاظ والتغلب على المشاكل الخارجية الناجمة تحت خطة مدروسة فائقة.

ومما يجدر بالذكر أن نظام الأجتهاد الفردي والاجتماعي قائم على ذاته منذ زمن خاتم النبيين وأصحابه والتابعين ومن تبعهم إلى يومنا هذا بكل استمرار، ويدل هذاعلى مسارعة الفقهاء والمجتهدين بشأن واجباتهم على مختلف المستويات.

في العقد الأخير من القرن العشرين نهض العلماء الأذكياء الأبرار من العرب لإصلاح الوضع وتحسينه، فخططوا تخطيطا تجاه إقامة المجامع الفقهية الإسلامية في جزيرةالعرب تحت أهداف منشودة، قاصدين إلى تقديم الحلول الشرعية لسائر المشكلات العصرية باستخدام آلية الاجتهاد الجماعي، فنالوا نجاحاً ملموساً

وفازوا في مراميهم، فأصبحت المجامع الفقهية نشطة فعالة حتى حققت ما حققت من الإنجازات العلمية، وجرى مجمع الفقه الإسلامي الهند على ذلك المنوال، فأثبت كفاءته وصلاحيته بتعاون كبار فقهاء الهند في مجال الإجتهاد الجماعي.

وساهم المفكر الإسلامي الشهير سماحة الشيخ السيد أبوالحسن علي الحسني الندوي - مشرف المجمع - بتقديم بحوثه العديدة في ندوات مجمع الفقه الإسلامي بالهند تركيزا وإبرازا أهمية الاجتهاد الجماعي في هذا العصر الراهن، ، نظراً إلى قيمة البحوث ومكانتها العلمية أراد المجمع نشرها وطبعها باسم "الاجتهاد الجماعي" تعميما للفائدة العلمية بعد ما ترجم بعضها إلى العربية وكتب فضيلة الشيخ محمد رابع الحسني الندوي - مشرف المجمع- تقديما مفصلاً كإفتتاحية عليها، آملاً بأن هذاالكتاب -مجموعة البحوث الثلاثة- ستنفع الباحثين والعلماء.

ندعو العليم الخبير أن يوفقنا لصالح الأعمال.

(مجمع الفقه الإسلامي الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لقد كان عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- عهد التشريع الإسلامي لأن الوحي الإلهي كان ينزل من السماء فيقرر الأحكام في القضايا الدينية للحياة، وكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يبينها للناس عند ما يلزم، وقد كان يسكت على ما يراه من عمل الناس فيتقرر الحكم بسكوته، وقد يرى برأي أو يعمل عملاً برأيه الخاص فيصبح ذلك بمكان حكم الله تعالى مادام لا ينزل الوحي في تغييره أو تصحيحه، وبذلك كانت الأحكام الشرعية تتقرر في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- فكلما حدثت حادثة جديدة لم يعرف المسلمون فيها حكم الله كانوا يسألون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عنها، فيفتيهم فيها إما بالوحي الذي ينزل عليه في ذلك، وإما بالفهم النبوي الشريف المؤيد من الله تعالى.

ولما توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- انقطع الوحي، فلم يبق في تحديد حكم شرعي في قضية جديدة لم يرد فيها حكم في كتاب الله ولا في سنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- إلا بالاجتهاد بالرأي، وذلك بالتماس أشباهه في الكتاب وسنة رسول الله -صلى

الله عليه وسلم-، واستخدام البصيرة الدينية اتباعاً لأمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لمعاذ بن جبل -رضي الله عنه-، فعن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله، فإن لم أجد أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله.

وبناءًا على ذلك وضع أئمة الدين أسس الاجتهاد في قضايا متجددة، ودوّنوه كفن واضح المعالم يلتزمه من يناط إليه معرفة حكم الله في أمور الحياة الدينية، وذلك بعد عهد الصحابة -رضي الله عنهم- في المائة الثانية من الهجرة.

وامتد دور هذا الاجتهاد الذي كان قد بدأه الصحابة -رضي الله عنهم- إلى حدود الثلاثمائة من الهجرة، من عهد الخلفاء الراشدين إلى ما بعد الدولة الإموية، إلى الشطر الأول من الدولة العباسية وصدر الدولة الأموية بالأندلس، وكان فيه اجتهاد فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم، واجتهاد الفقهاء التابعين كبارهم وصغارهم، واجتهاد فقهاء الأمصار الذين استمرت مذاهبهم، وكان لهم أصحابهم وأتباعهم، ثم جاء دور التقليد، وصار باب الاجتهاد مغلقاً منذ ذلك الوقت.

وقد كان عهد نشوء المذاهب الفقهية وعمل الاجتهاد الواسع الدقيق مسايراً لعهد الحاجة الشديدة الواسعة إليه بسبب حدوث

تغييرات مدنية واجتماعية كثيرة في الحياة الاجتماعية الإسلامية وآداب الحياة بتأثير قيام الحكم الإسلامي، وتدبير الشؤون الاجتماعية الواسعة، وتحول الحياة العربية الضيقة البسيطة إلى حياة عربية واسعة قبلت صوراً صالحة من الحياة الراقية المعاصرة، فكان لابد أن يجيب الفقه الإسلامي على أسئلة نشأت من الحياة الجديدة، وقد سدّ الفقهاء المجتهدون أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة فعلاً هذه الحاجة سداً أميناً ودقيقاً بالعمل الاجتهادي العظيم العملاق، ثم استمرت الحياة على الصورة النابعة من هذا الطراز، ولم يكن يحدث تغير كبير فيها طيلة قرون جديدة إلا قضايا جانبية ومسائل فرعية كانت تتجدد بحكم تغير الزمان والأوضاع، فتحتاج إلى فتاوى، وكان العلماء الأكفاء يسدون الحاجة فيها إلى إطار الاجتهاد الذي قام به أئمة الفقه الأربعة، ونبغ رجال قاربوا في علمهم الجم، وفهمهم الدقيق أئمة الفقه هؤلاء الأولين، فنفعوا بفقههم واجتهادهم الشريعة الإسلامية، وكانوا منتسبين إلى أئمة الفقه الأربعة.

واستمر ذلك إلى أن أصبح التقليد منهجاً مختاراً عند العلماء لم يكونوا يخرجون منه إلا نادراً، وإذا اشتدت الحاجة كانوا يبحثون في نطاق آراء المذهب الذي يتبعونه، وقد وافقهم ذلك في الأوضاع التي مروا من خلالها في القرون المتأخرة، ووجدوا فيها صيانة للشريعة الإسلامية من عبث العابثين ورغبة أهل الأهواء من أصحاب النفوذ والحكم من المسلمين، وخاصة في عهد الحكم التتاري والحكم المغولي، وكان لابد من المحافظة على القديم والاكتفاء باجتهاد القدامى من أئمة الفقه الإسلامي الأعلام لمصلحة صيانة

الشرعية الإسلامية من أن تكون هدفاً للعبث بها من أهل الأهواء والمصالح الفردية والدنيوية.

ومرت قرون وأزمان متوالية على هذا الوضع إلى أن جاء عهد التوسع المدني والتطور الحضاري والعلمي الجديد، وتطورت الحياة وتوسعت إلى نطاق خرج من الحدود المقررة نظرياً وعملياً، وواجه رجال الفقه أسئلة ضاقت عنه جوانب من الاجتهادات المأثورة للمجتهدين السالفين، وظهرت قضايا في الحياة المدنية لا يجد المسلمون أنفسهم في غنى عن مواجهتها ومعالجتها، فهم إما يواجهونها بالتغابي عنها والإنكار، وإما يواجهونها بالميوعة والاستسلام، وكلامها وضع لا يتفق مع هذا الدين الإسلامي الذي هو آخر الأديان السماوية، ودين كل عصر ومصر إلى يوم القيامة، ومثال ذلك ما ظهر في الشمال الأوربي من مشكلة عند ما عرف العلماء أن الشفق الأبيض لا يغيب في ليالي الصيف فلا يعرف مبدأ وقت صلاة الفجر، ورأوا بذلك أن علة وجوب صلاة الفجر أصبحت مفقودة، فهل يتحقق وجوب صلاة الفجر أم لا؟، ثم إن عدم غيبة الشفق الأبيض يجعل مبدأ الصوم في تلك الأيام أمراً غير واضح، فمتى يبدأ الصوم؟، ودار الخلاف في ذلك بين علماء الإسلام في القارة الأوربية، ومثل هذه المشكلة مشاكل أخرى كذلك، وبذلك يتحتم على علماء الدين الإسلامي أن يروا إلى ما يفتقرون إليه من عمل الاجتهاد، ويفتحوا من أبوابه ما لا يضر فتحه روح الشريعة الإسلامية وطبيعتها، بل يحل المشاكل الفقهية الإسلامية حلا لائقاً بجدارة الدين الإسلامي لكل زمان ومكان، ويمكن ذلك بطريق

الاجتهاد الجماعي لا الفردي فيكون أقوى وآمن صور الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فإن اجتهاد شخص من الأشخاص أو طائفة محدودة من العلماء مهما عظمت ودقت كفاءتهم العلمية في الشريعة الإسلامية عرضة لتأثير الهوى من هذا الشخص أو الطائفة، أو مصلحة سياسية أو وطنية محدودة.

ومن الجدير في هذا الشأن أن ينظروا في الأمر من ناحية روح العبادة والدين المقتبسة من الأوامر والأحكام المنبثقة من نصوص الكتاب والسنة، لا بتركيز خاص على الأسس النظرية والتعليلات الموضوعة في زمن بعينه من الأزمان بعد عهد التشريع الإسلامي الأول.

وجدير بالذكر أن الاجتهاد الذي ينادي به المتطرفون من المسلمين وحكامهم المصابون بمركب النقص أمام الحضارة الأوربية الحديثة، فإنهم لا يريدون بندائهم التماس الطريق الأجدى للسلوك الإسلامي الصحيح في أوضاع الحياة المتغيرة، بل يريدون توفيق الشريعة الإسلامية للأوضاع الجديدة، وإن كان ذلك تعديلاً في الأحكام الإسلامية الثابتة، مثل إلغاء الحكم الذي يمنع التبرج الجاهلي للمرأة وتعريها من لباسها، ومنه تعديل أحكام الزواج، والطلاق، ومنه تحرير العبادات من أوقاتها المفروضة لها من نصوص الكتاب والسنة، فطلب هؤلاء للاجتهاد في الشريعة الإسلامية ليس طلباً للاجتهاد بل هو طلب للتغير فيما لا يحتمل التغير من الأحكام الإسلامية، إنها كلمة حق يراد بها الباطل.

فإن الاجتهاد في الإسلام ليس معناه تغيير حكم قطعي ثابت من مصادر التشريع الإسلامي، بل إنه استنباط للحكم الإسلامي في أمر ظني لم يرد في شأنه تصريح أو دليل قاطع.

وذلك لأن الشريعة الإسلامية مؤلفة من أمور قطعية وأمور ظنية، أما الأمور القطعية فلا تحتمل الزيادة والنقص ولا التغير باجتهاد عقلي وعلمي من عالم أو محقق، ولا يجوز فيها اجتهاد جديد، وهي مثل الصلوات وأوقاتها، والعبادات المفروضة الأخرى وصورها القطعية الثابتة، وكذلك الأعمال المحرمة الثابت تحريمها، مثل الخمر والميسر ولحم الخنزير والربا وما إلى ذلك من فرائض أو محرمات وكبائر الآثام.

أما الأمور الظنية فهي التي ليس فيها تصريح قاطع من مصادر التشريع الإسلامي والتي تحتمل استعمال الرأي لتحديد صورة منها أو تعيين حكم فيها، فلأصحاب المعرفة الواسعة لروح الدين وأحكامه أن ينظروا فيها بالاعتماد على معرفتهم القوية لأصول الأحكام للشريعة الإسلامية ويقوموا بتغليب صورة من صورها، أو تقرير حكم لوضع جديد بالقياس على حكم مشابه له قبله بقدر احتمالها لذلك.

ومن المناسب بل اللائق بمكانة التشريع الإسلامي الذي هو تشريع إلهي وليس تشريعاً إنسانياً أن تختار حيطة كاملة ودقيقة في الاجتهادات الجديدة، بل ومن اللازم أن يكون ذلك بصورة اجتماعية ومتفقة من أهل الكفاءات الفقهية الموثوق بها من علماء الإسلام،

ويمكن ذلك عن طريق أكاديميات عالمية أو شبه عالمية، أو بطريق إجماع واسع.

ولقد بحث العلامة الجليل أستاذنا الشيخ السيد أبو الحسن علي الحسني الندوي -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- هذا الموضوع، وكتب فيه، وذكر في مقال قيم له حاجة العصر الحديث إلى الاجتهاد، ولكن كيف يكون ذلك وما هي الحيطة اللازمة فيه كما كتب في مقالات له أخرى في موضوع يتصل بذلك.

أراد مجمع الفقه الإسلامي (الهند) جمع هذه المقالات في رسالة واحدة لنشرها، وأراد مسئولو المجمع تكريمي بطلبهم مني أن أكتب كلمة تقديم لها، ويشرفني أن أكتب هذا التقديم، وذكرت فيه بعض ما يهم مما اطلعت عليه في الموضوع من بحوث العلماء، وعلى رأسهم سماحة شيخنا السيد أبو الحسن علي الحسني الندوي -رحمه الله تعالى-.

أدعو الله تعالى أن يتقبل هذه الرسالة قبولاً حسناً، ويجعلها نافعة ومفيدة في مجال الفقه الإسلامي وضرورة الاجتهاد فيه، وينفع بها القراء، ويجعلها ذخراً للمؤلف المرحوم، آمين.

كتبه

١٤٢٤/٣/١١هـ
٢٠٠٣/٥/١٤م

محمد الرابع الحسني الندوي
مشرف مجمع الفقه الإسلامي الهند
ورئيس هيئة الأحوال الشخصية الإسلامية

الحاجة
إلى الاجتهاد الجماعي

أيها السادة!

إنه لمن أعظم دواعي سروري أن أرى العلماء وأصحاب الدراسات الواسعة العميقة، قد بدأوا يهتمون بالقضايا المعاصرة، الفقهية الاجتهادية، والمنتدى الحالي هو البرهان على ذلك.

لم تكن كنوز المعرفة والمصادر العلمية في يوم مّا احتكاراً لطبقة اجتماعية دون أخرى وما كان يجب ذلك، أما فيما يتعلق بالإسلام فإنكم تعلمون أنه ليس هناك طبقة تتوارث الكهنوت أباً عن جد، إن مفاهيم الكهنوت هي من صلب العالم النصراني وغريبة في عالم الإسلام، وإذا ما وجدت عبارات أو تعابير كهذه في كتابات بعض العلماء فمرد ذلك فقط إلى التقليد الأعمى للغرب، لقد أصبحت عبارة "رجال الدين" في أيامنا هذه شائعة -حتى بين الكتّاب العرب- وبدأوا يستعملونها بنفس المفهوم الذي تعينه كلمة "الكهنة" في العالم النصراني، أما الكتّاب الحذرون المتمسكون بالدين، والذين يريدون التعريف الصحيح بالفكر والروح الإسلاميين فقد اجتنبوا بحذر شديد استعمال عبارات كهذه.

وفي الوقت الذي أعبر فيه عن شعوري بالغبطة للاهتمام المتزايد من قبل المراكز العلمية بالعلوم الإسلامية، وبالفقه الإسلامي والقضايا الإسلامية المعاصرة، أودّ أن أضيف إلى أنه على الرغم من أنه لا مكان للقساوسة والكهنوت في الإسلام ..... إلا أنه كان دائماً لدينا علماء ذوو خبرة واختصاص، و لم يعد بإمكان المرء أن يضطلع في كل شيء نظراً للتوسع الطارئ المحسوس الذي حدث في شتى فروع المعرفة ..... ففي أوربا بدأت عملية التقدم عندما كرّس الناس أنفسهم للتخصص في فروع خاصة من الدراسات، و لم يعد علماءها يسيطرون على كافة فروع المعرفة، وأعتقد أن هذا المبدأ -وحتى في وقتنا الحالي- متبع في أوربا أكثر منه في الشرق، وهناك يعترف الخبراء في أي مجال كان -وبدون تردّد- بمهنة أو بمجال دراسة أنه لا يدخل ضمن مجال اختصاصهم، والآن علينا نحن أيضاً أن نصمم بتجديد مساعينا العلمية والفكرية لنقتصر على موضوع، أو فرع دراسي خاص بمفرده.

مستوى الثقافات:

إنني فخور بأن أكون رفيق درب ... وأنتهز ذلك لأتجرّأ فأقدّم بعض الاقتراحات:

ربما توافقون معي على أن مستوى الثقافة يتدنى في وسطنا، ولقد لمست ذلك في الغرب أيضاً، وقد قال لي بعض

العلماء هناك: إن الفساد تسرب إلى دراسة العلوم الشرقية أيضاً ... إن الجيل الحالي من العلماء يفتقر إلى المثابرة والانكباب وذلك لأسباب عديدة بعضها سياسية وأخرى اقتصادية.

السرّ في نموّ الاستشراق:

هناك بعض البواعث وراء كل فرع من فروع المعرفة، ولقد رفعت هذه العوامل الاستشراق في يوم من الأيام إلى القمة، وباستثناء القليل من العلوم الطبيعية والاجتماعية، فقد كانت الدراسات الشرقية تحظى بشرف عظيم، وكان المستشرقون بكتاباتهم يتمتعون بأهمية بارزة، إذا كان العامل القوى الذي يعمل عمله وراء ذلك هو عامل الامبريالية[1] (IMPERIALISM)، ونحن مسرورون على أن ذلك العامل لم يعد فعالا، وقد كانت أغنى بلدان الشرق تحت حكم المسلمين، وكان الغرب ينظر إليهم نظرة غيرة وحسد لما عندهم من خيرات.

أرادت الامبريالية الغربية إقامة مستعمرات جديدة، لذا كان من الضروري لها دراسة الخصائص القومية لتلك البلدان، وإحداث التشكيك في مصادر شعوبها العلمية والدينية وعدم الثقة

---

[1] – المقصود بها بسط النفوذ عن طريق الشركات والمؤسسات الاقتصادية، والنفوذ السياسي.

بهـا، لإنشـاء "مركـب النقـص" في نفـوس الدارسـين والبـاحثين والشباب المثقف في تلك البلاد، فيكون ذلك مساعداً على بسط النفوذ الأجنبي في هذه البلاد، لأن النفوذ الثقافي والخضوع العقلـي والعلمي يسـبقان النفـوذ السياسـي، وعلـى الأقـل يسـاعدان عليـه ويمهدان الطريق له.

ولقد كان هؤلاء المستشـرقون هـم طلائـع المسـتعمرين .. فقـد لقـوا رعايـة الجهـات الرسميـة ووضعـت أمـوالاً طائلـة تحـت تصرفهـم، وكـانوا يسـتقبلون بحفـاوة وتقديـر في بـلاط الملـوك ورؤسـاء الـدول ..... لقـد زال العـامل مـن الوجـود، أمـا الدافـع الآخر فقد كان الكسب الاقتصادي الذي فقد فعاليتـه هـو أيضـاً، فقـد خضعـت البنيـة الاقتصاديـة للتحـول، بحيـث لم تعـد مواصلـة الدراسات الشرقية تدرّ النفع المادي كما كانت من قبل.

التفرع:

إن روح التكريس قد ضعفت بين علماء عصرنـا ومثقفيـه، فقد ضعف حـب المعرفـة، ونضـب معـه معـين القـدرة علـى الجـد والاجتهاد، وإنني لا أشير بذلـك إلى أي مدرسـة أو مركـز علمـي دون آخر، إنما هي ملاحظة عامة كما وجدتهـا، ويلمـس في كـل مكان -تقريباً-، إن التكريس الكامل الذي كان يتمـيز بـه علمـاء

الماضي لم يعد له وجود في وقتنا الحاضر ..... إن الأسباب تتعلق بالسياسة والاقتصاد، والأدب والأخلاق، سواء بسواء، وليس من الممكن أو من الضروري مناقشتها هنا ... والأمر الواضح جداً هو أن حب المعرفة الذي يسمو فوق كل شيء، ويجعل الإنسان لا يبالي حتى بالحاجة إلى الطعام والملبس، قد أصبح ذلك الحب نادراً إن لم نقل قد خمد.

المعرفة من أجل المعرفة:

كان عالِم بمفرده -فيما مضى- يقوم بعمل أكاديميات (مجامع) علمية بكاملها، أما الآن فقد أقيمت الجمعيات والمؤسسات الضخمة، لكن مردودها -إجمالاً- غير مشجع وقليلا ما تقوم بأعمال أصيلة مبتكرة.

إن ما نحتاجه هو رفع مستوى الثقافة والرسوخ العلمي والتضلع الفقهي، وما المعرفة إلا كدّ وجنى ثمرته وعطش وارتواء و جوع وشبع.

على المرء أن يكرّس كامل جهده لعمله، وأن يعتبره مكافأة في حد ذاته، لا رئاسة فرع معين في هذه الجامعة أو تلك.

إن علماء عصرنا الحاضر يستعجلون لجمع المحصول، وينصبّ اهتمامهم الأكبر على الشهرة والترفيع في الخدمة وزيادة

التعويض، وإن قسماً كبيراً من طاقتهم يصرف في السعي وراء هذه الأغراض، وإن الربح المادي هو الأساس في نظرهم ولابد أنكم سمعتم بمبادئ كثيرة، والمبدأ الجديد الذي ينتشر في مؤسساتنا الثقافية، ألا وهو المهنية (CAREERISM).

الظمأ للمعرفة يجب ألا يكون حالة عابرة:

وشيء آخر هو: ألا يكون الاهتمام بالنشاطات الثقافية اهتماماً عابراً فنختار موضوعاً للبحث فيه، ثم نجترّه بسرعة فنلقيه خارجاً، كحيوان يجترّ، فلا يكون هناك التزام بالموضوع ولا تعلق ثابت به، فإذا ما انتهى البحث نفضنا أيدينا من الأمر كله، ولنذكر قول إقبال:

مقصود هنر سوز حيات ابدي هى
يه ايك نفس يا دو نفس مثل شرر كيا

(إن هدف الفن هو لهب الحياة الخالدة، وليس فورة نشاط أو اثنتين تختفيان كالشرارة).

منابع الدراسة الإسلامية تكمن في الإيمان:

ربما تقرأون بالطبع في بعض البحوث عن الحاجة إلى الاجتهاد في العلوم الإسلامية وفي القضايا الدينية المعاصرة، وكلّنا

نوافق على ذلك، لكن لماذا أغلق بابه وما أسباب ذلك وما مدى صحته؟ فتلك قضية أخرى، وسوف أشير إلى أن أصول العلوم الإسلامية تكمن في الدين، إنه المصدر الرئيسي لها، لذا يجب أن نختلف في موقفنا حيالها عن المستشرقين، وألا يكون هذا الموقف أكاديميا بأن نقوم بمناقشتها فقط دون أي شعور بالالتزام، وينبغي لنا أن نعتقد بها شريطة أن تكون مرتبطة بأركان الإيمان وتهذيبها في حياتنا العلمية، ولقد سمعت في طفولتي أن عشرة أرطال من الحكمة ضرورية لرطل واحد من المعرفة (برائي يك مَن علم دَه من عقل بايد)، وإلا لا يتمكن المرء من استنتاج فائدة حقيقية من المعرفة ولا استعمالها بشكل ملائم، وسأدخل تحسيناً على ذلك وأقول: إن التقوى يجب أن يكون موجوداً أيضاً بشكل متناسب مع البحث، لأن القضية هي قضية العلوم الإسلامية ذات الصلة الوثيقة بالدين، ولا نستطيع أن نخضعها للتشريح كجثة POSTMARTEM ، أجل! ليس من العدالة أن يكون كذلك، فيجب أن يكون النقد خاليا من الازدراء والسخرية.

إن أولئك الذين هم على وعي بمسئوليات الدراسة والبحث، وتغير الأفكار والآراء، لا يقدمون آراءهم وأحكامهم بطريقة جازمة موثوقة، ولا يفسرون نظرية كما لو أنها كانت آخر كلمة في الموضوع، وينبغي أن يكون موقفهم كمن توصل

إلى نتيجة ظهرت بأنها صحيحة في تلك اللحظة، يجب علينا أن نمارس الكبح في تفكيرنا وأن نتعلم إبداء الاحترام والتقدير للعلم، وللشخص الذي كرّس حياته وطاقاته له.

تجنبوا إحداث الفوضى:

يتسرع بعض الناس في التعبير عن آرائهم، ثم لا يلبثون بعد فترة أن يتراجعوا عنها ... لاشك بأنهم يؤدون واجبهم، ولكن ماذا عن أولئك الذين كان عليهم أن يغادروا هذه الدنيا وهم على ضلال من جراء اتباع أولئك الناس؟ وتصبح المشكلة خطيرة عندما تتعلق هذه الآراء بالعقيدة والدين، لذا ينبغي أن لا ينفد الصبر في التعبير عن آرائنا، وخاصة عندما تخص عالم الدين، وعلينا أن نفكر فيها مليا، ونتفحصها ونعرضها على أهل الخبرة وننتظر حكمهم ... حينذاك فقط يمكن أن تنشر.

إن عصرنا هو عصر الفوضى، والإنسان هو يميل إلى الإهمال بطبيعته، فحضارة العصر والخطوات السريعة للتقدم العلمي، والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة، يقضي به إلى أن يكون أكثر حبًّا للراحة وتعرضاً للفوضى، وعلينا والحال هذه أن نُحجم عن قول أشياء يمكن أن تزيد في الاضطراب الفكري عند الناس.

التغير والثبات للزمان:

يفترض عموماً أنه ليس للزمن ثبات أو دوام، بل إنه اسم آخر للتغير والتحول ولكن ليس الأمر كذلك، إن الزمن مركب من الاثنين -التغير والاستمرار، وإذا اختل هذا التوازن كأن يتحكم الاستمرار بالتغير، أو يتسلط التغير على الاستمرار، فإن ذلك سينتج آثاراً خطيرة تنعكس على المجتمع والحضارة، إن المجتمع البشري بحاجة إلى التناسب حتى أكثر من أي مركب كيميائي.

إن الزمن له القدرة على التغير ويجب أن تتغير، وذلك ليس علامة ضعف أو نقص، إنما هو قانون الحياة، وكما قال إقبال: إن الحياة دائمة الحركة، دائمة الانسياب،دائمة الشباب، وإن الحياة الخالية من القدرة على النمو والتطور، يمكن أن تكون أي شيء آخر إلا الحياة.

إلى جانب ذلك فإن مقاومة التغير هي -أيضاً- صفة متأصلة في الزمن، وأن مظاهر التغير تبدو لنا بوضوح ... وكلنا نشعر كَمْ تحول الزمن بشكل كبير ... إننا في مجريات الأمور العادية لا نوفّق في الإدراك إدراكاً تاماً للصراع الذي يقوم به الزمن ليحافظ على خواصه الجيدة والسليمة، وطبيعته وصفته الحقيقة، وإن ذلك يتطلب مجهراً خاصاً.

خذوا النهر الذي يمثل نموذجاً مثالياً للحركة ... ما من موجتين من أمواجه متماثلتان على الإطلاق، وبالرغم من أمواجه العابرة فإنه موجود في مكانه منذ آلاف السنين، محتفظاً بكل خصائصه واسمه واتجاهه، فإنها دجلة والفرات والنيل والغانج (GANGA) وجامونا، كلها هي نفسها منذ أن كانت في العصور الغابرة.

إن الزمن ساكن بالإضافة إلى كونه متحركاً ... كلا هاتين الصفتين جوهريتان بالنسبة له، فهو -بدون أي منهما- لا يستطيع الاحتفاظ بفائدته بنفس الطريقة، لأن القوى السالبة والموجبة تعمل عملها في الأشياء الحية وغير الحية الموجودة في العالم، وعن طريق أفعالها وردود فعلها تحقق هذه الأشياء قدرها.

الدين هو حارس الحياة:

لا يمكنني -أبداً- أن أقبل وضعاً يستجيب فيه هذا الدين لكل تغير، ولا يمكن أن توافقوا أنتم على ذلك أيضاً، لأن الدين ليس مقياس حرارة يقتصر عمله على تسجيل درجة الحرارة، ولا هو بالأداة التي ترصد اتجاه هبوب الرياح ... لا يمكن تعريف الدين بهذه العبارات ولا يمكن أن يصير إلى أداة آلية غريبة، وليس بيننا واحد يريد من الدين أن يعمل كسجل لتغيرات الأزمنة، وإن

ديناً وضعياً مزعوماً لا يمكن أن يتحمل هذا الوضع فكيف بدين منزّل.

إن الدين يقر التغير كحقيقة واقعة ويعطي أكمل مجال لسيير الأمور من أجل تحول صحيح سليم، وهو يتقدم مع الحياة يداً بيدٍ، ولا يواكبها فقط كتابع لها، بل إن وظيفته أن يميز بين تغير سليم وآخر غير سليم، وبين نزعة هدّامة وأخرىبنّاءة، ويجب أن يقرر الدين فيما إذا كان التحول نافعاً أو ضاراً بالبشرية أو باتباعه على الأقل.

وبينما يتمشى الدين مع الحياة الدنيا جنباً إلى جنب من جهة، فإنه يعمل حارساً وحامياً لها من جهة أخرى، وتجب عليه مهمة المراقبة والضبط أيضاً، وليس من مهمة الوصي أن يدعم كل ما يفعله القاصر الموضوع تحت وصايته ويؤيد كل ميوله الجيدة منها والسيئة، أو أن يصادق بختم الموافقة على كل شيء يسعى وراءه، فهو يمتلك ختماً واحداً وحبراً واحداً ويداً واحدة فقط، وليس من شأنه أن يلتصق طابعه علىأي وثيقة أو صك، بل يجب عليه أن يميز ويختار، أجل! إنه يفحص (الوثيقة) أولا ثم يصدر حكمه ..... فإن وجد فيها خطأ أو ضرراً حاول الدين أن يتركها برفق -إذا أمكن- أو بقوة إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا عرضت عليه وثيقة واعتبرها ضارة بالجنس البشري فهو لا يمتنع

عن تصديقها وختمها فقط، بل يكافح لمقاومتها، وهناك يمكن الفرق بين الدين والأخلاق، فالدين يرى من واجبه ومسئوليته ضبط النزعة الخاطئة وردها، بينما تكتفي الأخلاق بالإشارة إليها وإظهارها.

وقد تجلت عبقرية فقهائنا الراسخين المتبصرين في إعطاء التطور العصري وتقدم المدنية وتغير الأعراف والمقاييس وحدوث الآلات والوسائل الحديثة ونشوء المشكلات والأزمات والتجارب الجديدة، حقها في الدراسة والبحث وإصدار الحكم الشرعي ومراعاتها في الفتاوى والأحكام الشرعية،وفي المحافظة على مقاصد الشريعة، والإيمان بخلود الدين الإسلامي وكونه هو الدين الأخير المرتضى الذي لا يقبل سواه، والإيمان الجازم الواعي بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[1].

يحتاج ذلك إلى استعراض تاريخي واسع دقيق للمكتبة الفقهية العالمية الممتدة على مدى التاريخ الطويل ومساحة العالم الإسلامي الواسعة، إذا تم ذلك العمل بأمانة ودقة، وأناة وصبر، وحياد وإنصاف، تجلى نوع من العبقرية العلمية الدينية، والذكاء التشريعي النادر، كان موضع إعجاب واستغراب، وكان في صالح

---

[1] – سورة المائدة: ٣.

البحث الفقهي والاجتهاد الذي يحتاج إليه هذا العصر، والمجتمع الإسلامي الواسع.

ولا بأس بإلقاء نظرة عجلى على الإنتاج الفقهي الهادف في شبه القارة الهندية في الماضي القريب، أما قائمة المؤلفات والموسوعات العلمية والفقهية، ومجموعات الفتاوى، والبحوث الحديثة والفقهية المقارنة، فهي أطول من أن أسرد أسماءها في هذا الحديث المستعجل القصير، ولير جع في ذلك إلى كتاب "الثقافة الإسلامية في الهند" لوالدنا العلامة السيد عبد الحي الحسني طبعه ونشره مجمع اللغة العربية في دمشق، واكتفي هنا بالإشارة إلى كتاب "إعلاء السنن" في فقه الحديث تأليف العلامة الشيخ ظفر أحمد العثماني بتوجيه المربي الكبير والعالم الجليل سماحة الشيخ أشرف علي التهانوي، وقد تم هذا العمل التأليفي في ٢١ مجلداً ضخماً، وقد كانت محاولات علمية جدية للبحث عن الحلول الفقهية لبعض القضايا الشاغلة المعقدة في الحياة الاجتماعية والزوجية، نذكر منها على سبيل المثال "الحيلة الناجزة للحليلة العاجزة" للمربي الكبير العالم الجليل الشيخ أشرف علي التهانوي و "بوادر النوادر" له كذلك، و "جواهر الفقه" للعالم الكبير مفتي باكستان الأكبر محمد شفيع الديوبندي في ثلاثة مجلدات، و "أحكام القرآن" له، و "علم الفقه" للمصلح الكبير الشيخ عبدالشكور اللكنوي.

هذا عدا مجموعات كبيرة للفتاوى مثل "عزيز الفتاوى" للمفتي عزيز الرحمن المفتي الأكبر في دار العلوم ديوبند في اثنى عشر مجلدا، و "إمداد الفتاوى" للشيخ التهانوي في ستة مجلدات كبار، و "الفتاوى الرحيمية" للمفتي عبد الرحيم اللاجبوري".

تنويه بمجمع الفقه الإسلامي الهند:

ولا يفتني في هذه المناسبة الكريمة التاريخية أن أنوه في تقدير واعتراف وإعجاب بتكون **مجمع الفقه الإسلامي الهند**، فكان خطوة مباركة جاءت في أوانها ومكانها، وكان انتصاراً كبيراً للاتجاه العلمي الفقهي الجاد البناء، فتح آفاقاً جديدة واسعة مفسرة في مجال تكوين مكتبة فقهية جديدة وإنتاج علمي في هذا العصر المتطور المتوثب، وحجة على من يرمى أصحاب الاختصاص في الموضوعات الفقهية بالتواني والكسل، وعدم الإنقاء والتعاون العلمي، وكانت له لقاءات ومنتديات ناجحة مثمرة نرجو أن تدوم وتتصل بإذن الله.

(قدم هذا المقال في الندوة الفقهية الثالثة لمجمع الفقه الإسلامي المنعقدة في بنغلور عاصمة كرناتك في الفترة ما بين ٨-١١ / يونيو ١٩٩٠م.)

* * *

الاجتهاد
حاجة العصر وضرورة الدين

أيها الفقهاء!

كما تعلمون أن الحياة عبارة عن الحركة والتغيير، وأن الإسلام آخر رسالة بعث الله بها إلى كافة البرية، وعرضها على العالم بصورة جلية، وصرح عنها بكلمة نهائية قائلاً:

"اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"[1].

فمن جانب واحد إنه دين كامل وشامل، ومن جانب آخر إن الحياة عبارة عن الحركة والتغيير، وهي غض طري دائماً كما قال شاعر باللغة الأردية:

"جاودان، بيهم دوان، هردم روان هيه زندغي"

(إن الحياة جارية وسارية، متحركة ومستمرة دوماً).

إن الله بعث بهذا الدين ليتمشى مع الحياة المتحركة والمستمرة ودائمة الشباب ويقوم بتوجيهها، لما أنه آخر دين سماوي يبني على العقائد والحقائق الأبدية ويتدفق بالحيوية والنشاط

---

[1] – سورة المائدة : ٣.

والحركة مثل الدم الذي يجري في شرايين المرء، وقد جعل الله سبحانه وتعالى فيه قدرة تمكّنه من أن يهدي الناس في كل الأحوال ويتمشى مع الإنسانية دائمة التغيير في جميع المراحل، وليس هذا الدين على حد المستشرقين والمؤرخين الغربيين بحضارة لعصر من العصور أو نموذج من النماذج المعمارية لعصر خاص وضع في مكان آمن مع مآثر ذلك العصر وفقد حياته، كما نقول عن الهندسة المعمارية للحضارات اليونانية والرومية والتركية والمغولية، بل هو دين حي ورسالة خالدة يبقى إلى الأبد مثل الحقائق الطبيعية والنواميس الفطرية.

وقد قال عز وجل: "ذلك تقدير العزيز العليم"[1].

وقال: "صنع الله الذي أتقن كل شيء"[2].

وهذا الدين كامل شامل ولا يحتاج بعده إلى دين آخر ولا إلى رسالة أخرى، ومن جانب آخر يتمتع هذا الدين بحياة وقوة ونشاط مستمر، ولذا يؤمن بأن التغيير حقيقة ويجعل له كل مساغ للتغيير الصالح والشرعي والفطري والصحيح، ويتمشى مع الحياة ولكنه لا يعني ذلك مواكبتها واتباعها عشوائياً، بل من واجبه أن يميز بين التغيير الصالح وغير الصالح، وبين أن هذا الاتجاه هدام

---

[1] - الأنعام: ١٢.

[2] - النحل: ٨٨.

وذلك بناء،وماذا تكون عواقب ذلك في حق الإنسانية أو على الأقل في أتباع هذا الدين، فكما أن الدين يتماشى مع الحياة المتحركة والنشطة ففي نفس الوقت هو يراقب الحياة ويحاسبها ويتولى أمرها، وليس هو بشيء جامد كالفلسفات النظرية بل هو دين كامل شامل يتدفق بالحيوية والقوة والنشاط ويحس بمشاعر الإنسان ويعترف بمتطلباته واحتياجاته، ويهديه في القضايا العويصة ويمنعه من اتباع سبيل الضل والفساد.

وقد أودع الله سبحانه وتعالى في الأمة الإسلامية قوة تمكنها من مواجهة التحديات والمشاكل والآلام اللامتناهية والمتغيرات المستمرة والمتواصلة التي لا يمكن تقديرها من ذي قبل، كما أنها تمكنها من مواجهة التغيرات الزمانية والمكانية والبيئية على اختلاف أنواعها.

وبما أن هذا الدين آخر دين بعث الله به للناس أجمعين، وهذه الأمة الإسلامية آخر أمة عالمية، فمن الطبيعي أن يلتقى بشعوب شتى وعصور مختلفة ويواجه صراعا لم يشاهده أي أمة أخرى في التاريخ، إذ أخرجت في عصر يكتظ بثورات وتغيرات أكثر، وظروف تنوعت إلى درجة لا يضاهيها أي عصر من عصور التاريخ.

وقد أنعم الله على هذه الأمة حيث ضمن لبقائها وحفظها بأمرين يمكن أن تواجه بهما آثار البيئة وتتغلب على تغيرات الزمان

والمكان، فإن الله سبحانه منح رسوله -صلى الله عليه وسلم- تعاليم كاملة وشاملة يمكن أن تواجه بها كل أنواع الصراعات والتغيرات بسهولة جدا، حيث تكمن فيها مقدرة كاملة على تقديم حلول كافية لمشاكل ومسائل كل عصر.

وثانياً وعد الله عز وجل (والتاريخ شاهد على ذلك حتى الآن) بأنه سوف يخرج في كل عصر أناسا متحمسين يحولون هذه التعاليم إلى أعمال ويقدمون بأفعالهم نماذج حية لها، ويقومون بإحياء هذا الدين سواء فردا أو جماعة، ويجعلون هذه الأمة متحركة فعالة، وأما الطاقة أو المقدرة التي تكمن في هذه الأمة على إنجاب أشخاص كهؤلاء فإن التاريخ البشري لم يجد مثالاً لها في أية ديانة أخرى، وتحظي الأمة بخصبة منقطعة النظير حيث ينعدم مثالها في تاريخ الشعوب والأمم، وليس ذلك بمجرد صدفة بل هو تخطيط محكم من الله عز وجل، حيث زوّد هذه الأمة برجال كان كل عصر يحتاج إلى مثلهم من أصحاب المؤهلات والقدرات، ومنح هذه الأمة نوعاً من الدواء الذي كان ضروريا لمداواة أمراض ذلك الزمان.

ظهر الإسلام في الجزيرة العربية حيث كانت الحياة ساذجة والحضارة محدودة جدا ووصل إلى مصر والشام والعراق وإيران وبقاع الأرض الأخرى الواسعة والخصبة والمخضرة حيث كانت

قد اتسعت وتعقدت أنظمة الاقتصاد والحضارة والتجارة والإدارة المدنية بصورة بالغة، وكانت الأحوال متنوعة والقضايا متشعبة والمسائل مستحدثة، وكان تطبيق الإسلام ومبادئه وأصوله بذلك الوقت يتطلب ذهناً ثاقباً وفهماً حاداً ونظراً دقيقاً وإلماماً تاماً بالحياة والمجتمع وإطلاعاً كاملاً على النفسانية الإنسانية ونقائصها وتفهماً بالغاً لمختلف شرائح الشعب وشتى مجالات الحياة وتعرفاً شاملاً لتاريخ الإسلام والروايات وروح الشريعة وعلماً واسعاً بأحوال الصحابة وعصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وباختصار إحاطة علمية كاملة بالذخيرة الإسلامية المعرفية من القرآن والحديث والفقه وأصوله.

الأئمة الأربعة وخصائصهم:

وهذا من فضل الله العظيم وحسن حظ الأمة الكبير أنه خاض هذه المعركة رجال كانوا يمتازون بخصبة أذهانهم وحسن أمانتهم وإخلاص عملهم وعلمهم في التاريخ، ويتميز من بين هؤلاء بصورة خاصة أربع رجالات، وهم: الإمام أبو حنيفة رحمه الله (م١٥٠هـ) والإمام مالك رحمه الله (م١٧٩هـ) والإمام الشافعي رحمه الله (م٢٠٤هـ) والإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (م٢٤١هـ)، وهم أئمة المذاهب الأربعة الفقهية التي لا تزال مقبولة وحية وسائدة

في العالم الإسلامي حتى الآن، وذلك بفضل علاقتهم بالله عز وجل وإخلاصهم وفهمهم الدقيق للقانون الإسلامي واشتغالهم بالعلم وتحمسهم لخدمة الدين والشريعة، وكان قد نذر كل منهم حياتهم ومواهبهم من أجل تحقيق هذا الهدف الرفيع وهذه الخدمة الهامة، ولم يطمع أحد في منصب أو وظيفة أو كسب أسباب الراحة والملذة، وكان قد عرض على الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- منصب القضاء مرتين لكنه رفض أن يقبل حتى أنه مات في السجن، وكان قد أصيب الإمام مالك بضربات السوط التي أسفرت عن جروح خطيرة في جسده وذلك بسبب أنه أعرب عن رأي لم يعجب الأسرة الحاكمة، وقضى الإمام الشافعي معظم حياته بضيق العيش وضحى صحته في سبيل الدين، وقاوم الإمام أحمد بن حنبل على مفرده حكومته المعاصرة ومذهبها الرسمي وصمد لموقفه ومذهب أهل السنة والجماعة كالجبال، وقد قام كل من هؤلاء على مفردهم بأعمال وتركوا ورائهم ذخيرة علمية للبحوث والدراسات حول القضايا الفقهية التي يصعب إنتاجها من قبل جماعات منظمة ومؤسسات علمية كبيرة، وقد بيّن الإمام أبو حنيفة ثلاثة وثمانين ألف مسئلة بلسانه، ومن أصل هذا تتعلق ثمانية وثلاثون ألف مسئلة بالعبادات وخمس وأربعون ألف مسئلة بالمعاملات[1].

---

[1] - فجر الإسلام ١٨٨/٢ نقلاً عن مناقب أبي حنيفة للمكي ٩٦.

وكتب شمس الأئمة الكردري أن الفتاوى التي دوّن الإمام أبو حنيفة يبلغ عددها ست مائة ألف فتوى[1]، وكذلك يبلغ عدد الفتاوى للإمام مالك التي جمعت في كتاب يسمى بـ "المدونة" إلى ست وثلاثين ألف فتوى، وكذا "كتاب الأم" للإمام الشافعي الذي هو عبارة عن فتاواه يشتمل على سبعة مجلدات ضخمة، وكذا جمع أبو بكر الخلال (م ٣١١هـ) ما أصدر الإمام أحمد بن حنبل من فتاواه في أربعين مجلداً، وسمى الكتاب بـ"الجامع لعلوم الإمام أحمد".

ويدل ظهور هؤلاء العلماء الأئمة المجتهدين في القرون البدائية للإسلام على حيوية هذا الدين وقدرة أداء هذه الأمة، وبفضل مجهوداتهم وحدة ذكائهم توحدت حياة هذه الأمة العملية معاملة وسلوكا، وارتبطت أواصر بعضها مع بعض وأمنت من الفوضى الفكرية وعدم الترابط الاجتماعي، والتردي المتزايد الذي وقعت فيه شعوب أخرى في بداية عهدها وسلكت بصورة تدريجية مسلكا لا دينيا إلى أن اضطرت إلى اختيار نظام الحياة اللاديني.

وكذلك لو لم يكن علماؤنا الكبار من الفقهاء والمحدثين وجهودهم الجبارة لإثراء الشريعة بتدوين الحديث والفقه واستنباط الأحكام والمسائل ووضع القواعد والأصول لجأت الأمة الإسلامية

---

[1] – سيرة النعمان بقلم السيد مولانا شبلي النعماني نقلاً عن قلائد عقود القيان.

إلى تبني قوانين غير إسلامية معارضة لمشاعرها البيئية ومبادئها وقواعدها، واضطرت إلى انتهاج منهج التفريق بين الدين والسياسة التي تمخضت عن ظروف وبيئة خاصة للديانة المسيحية وأحوالها الاستثنائية، ولو توانى أو تكاسل أو تساهل علماؤنا القدامى -ولا سمح الله- في استنباط أو استخراج الأحكام والقوانين الشرعية والاجتهاد الفقهي، وآثروا حياة راحة وطمانية على حياة الجد والكد، أو إذا لم تكن مآثرهم العلمية ذات أهمية أو إذا تعطلت أو جمدت قدراتهم ومواهبهم الفطرية، فإن الحياة العلمية والمتطلبات الإنسانية بذلك الوقت كانت قد تجبر الحكومات على تطبيق القوانين الإيرانية والرومية، إذ كان المسلمون يواجهون مشاكل ومسائل جديدة تماماً، فكانت هناك قضايا جديدة بشأن التجارة والزراعة والضرائب والرسوم والمحكومين والبلدان المفتوحة التي كانت تحت تصرفهم، كما كانت هذه الشعوب تحمل ذخيرة كبيرة من العادات والتقاليد والاحتياجات الجديدة التي كانت تنتظر لقرارات وأحكام إسلامية فورية صادرة من قبل أئمة المسلمين، وما كان من الممكن تأجيل أي حاجة أو التفادى عنها لوقت ما، أو إصدار قضاء في أمر من الأمور بصورة عابرة، وكانت الحكومة مطالبة بتبني دستور شامل وقوانين وأحكام مفصلة واضحة للدولة، ولم يكن من الممكن أن توقف ماكينة

الحكومة الإدارية ولو للحظة، فإنه كان لو حصل أي تأخير في تدوين القانون الإسلامي لجأت الحكومة إلى تبنى القانون الإيراني أو الرومي، وكان حدث لها ما يحدث الآن للدول الإسلامية المزعومة، ولو كان العلماء تغافلوا تغافلا تافها أو التزموا بالراحة والطمأنية والتكاسل الفكري لحرمت هذه الأمة من بركة المعيشة الإسلامية والقوانين الدينية لألوف السنين.

يك لحظه غافل بودم وصد ساله را هم دور شد

(وغفلة لحظة تدفع بمسيرة التقدم إلى الوراء لآلاف السنين)

وبعد ذلك لا يكون بوسعهم قضاء حياة دينية إلا لوقت قصير وزمن محدد وذلك في المساجد والمدارس فحسب، أما بقية حياتهم في البيوت والأسواق والمحاكم فيكونوا مضطرين إلى قضاء حياة لادينية وجاهلية، كما هو الأمر الآن في ظل الدول والحكومات التي تقر بالمسيحية كدين رسمي لها إلا أنها لاتعمل بقوانين الشريعة المسيحية، أو كما هو الأمر بالنسبة للدول والحكومات الإسلامية (نقول هذا مع الأسف الشديد) التي لم تبق إسلامية إلا للاسم فقط وتقر الإسلام في حدود العقائد والعبادات ولكنها لا تقبله كمصدر لقوانين الشريعة وشئون الدولة، فإن قبلت المسيحية هذا الوضع والتي حرمت من الدستور ومورد التشريع والتي لا تصر على تطبيق الدين على الحياة فلا حرج فيه

ولا بشيء عجيب، إلا أن الإسلام لن يرضى بهذا الوضع ولن يقبل التفريق بين الدين والدنيا وبين العبادة والسياسة، لأنه دين كامل ونظام جامع للدين والحكومة.

كانت الأمة الإسلامية تمر بأصعب المراحل من حياتها بل كانت تقف على مفترق الطرق التي لو ارتكبت فيها بأي خطأ أو زلت قدماها عن الحق زلة لقطعت صلة حياتها من النظام والقانون الإسلاميين، وتجبر الأجيال القادمة على قضاء حياة لادينية وغير شرعية أو نظام لا يكون فيه أثر من الدين.

وكذلك كانت حاجة ماسة إلى تدوين أحكام وقواعد حتى يكون من السهل دفع الأخطاء التي تحدث بسبب النسيان البشري أو عدم المعرفة بالشريعة والدين، وكذلك تقديم الحلول إلى الناس الذين كانوا حديثي العهد بالإسلام ويواجهون مشاكل شتى في امتثال أحكام الدين مثل النسيان في الصلاة وزيادة ركعاتها أو نقصها وتعاليم وأحكام الصائمين ومتى يجب الزكاة وعلى أية مواد وبكم تدفع، وكذلك مسائل فريضة الحج التي تستغرق تأديتها وقتاً كافياً ويتنقل الحاج من مكان إلى مكان خلال تأدية مناسك الحج إذ تمتد أراضيه في بقعة واسعة وعليه أن يراعى السنة والأسوة النبوية في جميع المواطن خلال تأدية مناسك الحج، وفي جميع هذه الشئون كانت هناك حاجة إلى اتخاذ قرار

فوري وإصدار أوامر حالاً، ولم يكن هناك أي متسع للتأخير، وكذا لم تكن حاجة إلى أن يسمح لكل صغير وكبير أن يستنبط الأحكام الشرعية مباشرة، فكانت الضرورة إلى توفير الأحكام الشرعية مع فروعها البسيطة وتوفير الذخيرة الفقهية للجميع، كما كانت الحاجة إلى العلماء الأكفاء والمتخصصين في الشريعة على أن يكونوا مستعدين في جميع الأحيان لتوجيه عامة الناس وإرشادهم، وهذا ما قام به فقهاؤنا، ولم يتحول الإسلام إلى متحف للمآثر التاريخية مثل الديانات الأخرى حيث توجد كل أنواع العبادات المتكونة من أعمال وحركات مختلفة، وهذا ما نشاهده بصورة جيدة بمناسبات الأعياد الشهرية أو السنوية لهذه الديانات بينما تنعدم في أتباعها التوحد الحقيقي والتضامن العملي، كما أنها تفقد الأخلاق الروحانية والدينية، وبعكس ذلك نرى مساجد المسلمين وأماكن عبادتهم مثل مواطن تأدية شعائر الحج، تتواجد فيها مظاهر الترابط والتوافق والتضامن والنظام والوحدة، فإنهم متوحدون في العبادة والعقائد من حيث أنهم يخضعون لشريعة واحدة، ويعود السبب فيه إلى أمرين: إن التعاليم الدينية تحظى بالوحدة والأصالة وذلك بصورة مدهشة، وثانيا قام المحدثون والفقهاء ببذل جهود مكثفة في هذا السبيل، وذلك شأنهم ومنّهم على الأمة الإسلامية في الحفاظ على ذخيرة الشريعة الإسلامية

والإبقاء عليها، بل جعلوها مرتبطة بنظام ديني موحد ومنسجمة مع القرآن والسنة.

إن البصيرة النفاذة والحكمة البالغة والبراعة الفائقة التي أظهرها الفقهاء في استنباط الأحكام وترتيب الفقه الإسلامي وتدوينه، جاءت في أوانها ومكانها وطبقا لمقتضيات ذلك العصر، والاستنتاجات التي توصلوا إليها كانت تلبي بالمتطلبات الفطرية والمنطقية للإنسان وتلائم مع خصائص ومميزات الدين الإسلامي -الدين العالمي والإنساني والأبدي- وكل ما ذكرناه آنفاً حصل بصورة تدريجية، كما هو الأمر بالنسبة لوضع قواعد اللغة العربية من النحو والصرف التي ابتنيت على كتاب الله عز وجل والأشعار العربية وكلام الشعراء الأولين، وحصل تطورهما تدريجياً، وكذلك كانت الحاجة إلى تدوين الفقه بل أشد منه، إذ أن هذا الدين كان قد سيطر على كافة الشعوب العربية والأعجمية، وكل من كان يدخل في حصنه مسلما إليه كان مكلفا به، وإن الفقه الإسلامي يتعلق بكامل حياة المسلم وتكون صلته الاستثنائية بالعقيدة والعبادة قوية ومتينة وكذلك العقاب والجزاء والنجاح والخسران والسعادة والشقاوة يتوقف تماما على تعاليمه وأحكامه الفقهية.

عمل المسلمين في القرون الأولى:

لا ينبغي أن يفهم أن الناس في عهد الأئمة الأربعة التزموا بمذهب واحد من المذاهب الأربعة التزاماً يحسبون إثماً إذا لم يتبع إمرء أي واحد من هذه المذاهب الأربعة، وكان قد انحصر المجتمع الإسلامي على هذه المذاهب الأربعة وكان أتباع كل مذهب يقفون تحت رايات مذاهبهم، فإننا لا نجد لذلك أي دليل من كتب الفقه والتاريخ الإسلامي، وهذا ما لا يلائم مع طبائع وخصائص البشرية وحياة المسلمين لذلك العصر، وقد بدأ اتباع مذهب بعينه أو مسلك خاص بعد مضى فترة أو حقبة من الزمن، وإن أردنا تحديد ذلك الزمن حسب التقويم الإسلامي فيمكن لنا أن نقول أنه بدأ في القرن الرابع للهجري في حين اكتملت ونضجت هذه المذاهب الأربعة وانتشرت في الأجزاء والمناطق الإسلامية الخاصة، وأدت الدوافع السياسية والإدارية والتربوية دوراً فعالاً فيه كما كان ذلك من مقتضيات حياة تلك المناطق والأجزاء التي يقطن فيها المسلمون.

إن الشاه ولي الله الدهلوي (م ١١٧٦ هـ) الذي منحه الله التوازن الفكري وبعد النظر و رحب الصدر والبصيرة النفادة في الحديث والفقه والذي وقف موقفا في كتابه المنفرد والمتميز المسمى بـ"حجة الله البالغة" تجاه المذاهب الفقهية، وما فسره هو أقرب إلى

روح الشريعة وملائم أكثر مع سلوك المسلمين في القرن الأول، ومطابق أكثر مع الطبيعة الإنسانية، وموافق أكثر مع الحياة العملية، وفي هذا الصدد يذكر الشاه الدهلوي تعامل المسلمين مع المذاهب الأربعة ما قبل القرن الرابع للهجرة، فيبين كيف كان الناس يحلون ما تعترض لهم من المشاكل والمسائل الجديدة في حياتهم الدينية من العبادات والمعاملات، وأي مسلك كانوا يسلكون في هذا الصدد ويكتب في كتابه المذكور أعلاه تحت باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها:

"اعلم أن الناس كانوا قبل المائة الرابعة غير مجمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه، قال أبو طالب المكي في قوت القلوب: إن الكتب والمجموعات محدثة، والقول بمقالات الناس والفتيا بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له من كل شيء والتفقه على مذهبه لم يكن الناس قديما على ذلك في القرنين الأول والثاني (أقول) وبعد القرنين حدث فيهم شيء من التخريج غير أن أهل المائة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد والتفقه له والحكاية لقوله كما يظهر من التتبع، بل كان فيهم العلماء والعامة وكان من خبر العامة أنهم كانوا في المسائل الإجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين أو جمهور المجتهدين لا يقلدون إلا صاحب الشرع، وكانوا يتعلمون صفة

الوضوء والغسل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آبائهم أو معلمي بلدانهم فيمشون حسب ذلك، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أيّ مفت وجدوا من غير تعيين مذهب، وكان من خبر الخاصة أنه كان أهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث فيخلص إليهم من أحا ديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة من حديث مستفيض أو صحيح قد عمل به بعض الفقهاء، ولا عذر لتارك العمل به، أو أقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين مما لا يحسن مخالفتها فإن لم يجد في المسألة ما يطمئن به قلبه لتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ونحو ذلك، رجع إلى كلام بعض من مضى من الفقهاء، فإن وجد قولين اختار أوثقهما سواء كان من أهل المدينة أو من أهل الكوفة، وكان أهل التخريج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مصرحا ويجتهدون في المذهب، وكان هؤلاء ينسبون إلى مذهب أصحابهم فيقال: فلان شافعي وفلان حنفي، وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له، كالنسائي والبيهقي ينسبان إلى الشافعي، فكان لا يتولى القضاء ولا الإفتاء إلا مجتهد، ولا يسمى الفقيه إلا مجتهداً، ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميناً وشمالاً"[1].

[1] - باب حكاية حال الناس قبل المأة الرابعة وبعدها.

وقد سلك الشاه ولي الله الدهلوي من باب التقليد مسلكاً عادلاً ومتوازناً للغاية، إذ اعتبر المقلد معذورا في سلوكه عند ما يتبع إماما خاصا أو مذهبا فقهيا، ويقصد بذلك اتباع صاحب الشريعة وامتثال أمره، ولا يجتهد بنفسه إلا لعدم تمكنه من الوصول إلى الحكم الشرعي مباشرة أو استنباط مراد كتاب الله وسنة نبيه، وقد تكون لذلك أسباب عدة، منها وعلى سبيل المثال هو رجل عادي أولا يجد وقتا وفرصة للتحقيق المباشر أو لا تتوفر لديه موارد البحث والدراسة التي تمكنه من العثور على النصوص الشرعية أو الاستنباط بواسطتها، وبعد أن نقل الشاه ولي الله قول العلامة ابن حزم أن التقليد محرم ولا يجوز لأي مسلم أن يقبل قول شخص بدون دليل ما سوى قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يكتب:

"وليس محله فيمن لايدين إلا بقولْ النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا يعتقد حلالا إلا ما أحله الله ورسوله ولا حراما إلا ما حرم الله ورسوله، لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا بطريق الجمع بين المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالماً راشداً على أنه مصيب فيما يقول ويفتى ظاهراً متبع سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فإن خالف ما يظنه أقلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار فهذا

كيف ينكره أحد من أن الاستفتاء والإفتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا فرق بين أن يستفتي هذا دائماً ويستفتي هذا حينا وذلك حينا بعد أن يكون مجمعا على ما ذكرناه، كيف لا ولم نؤمن بفقيه أياً كان أنه أوحى الله إليه الفقه وفرض علينا طاعته وأنه معصوم فإن اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة أو مستنبطا عنهما بنحو من الاستنباط أو عرف بالقرائن أن الحكم بتلك المعرفة فقاس غير المنصوص على المنصوص فكأنه يقول: ظننت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: كلما وجدت هذه العلة فالحكم ثمه هكذا والمقيس مندرج في هذا العموم فهذا أيضاً معزى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلد مؤمن بمجتهد فإن بلغنا حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه وتركنا حديثه واتبعنا ذلك التخمين فمن أظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين"[1].

وبعد هذا التحليل النزيه والصريح يكتب الشاه ولي الله عن المذاهب الأربعة التي هي سائدة في العالم الإسلامي على وجه

---

[1] - باب حكاية حال الناس قبل المأة الرابعة وبعدها.

العموم في كتابه "عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد" الذي هو أقل قامة وأحسن قيمة:

"اعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة وفي الإعراض عنها كلها مفسدة كبيرة ونحن نبين ذلك بوجوه أحدها إن الأمة أجمعت على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك، لأن الشريعة لا يعرف إلا بالنقل والاستنباط، والنقل لا يستقيم إلا بأن يأخذ كل طبقة عمن قبلها بالاتصال ولابد في الاستنباط أن يعرف مذاهب المتقدمين لئلا يخرج من أقوالهم فيخرق الإجماع وليبنى عليها وليستعين في ذلك بمن سبقه، لأن جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة والنجارة والصباغة لم يتيسر لأحد إلا بملازمة أهلها وغير ذلك نادر بعيد لم يقع وإن كان جائزاً في العقل.

وإذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلابد من أن يكون أقوالهم التي يعتمد عليها مروية بالإسناد الصحيح أو مدونة في كتب مشهورة وأن يكون مخدومة بأن يبين الراجح من محتملاتها وتخصص عمومها في بعض المواضع ويقيد مطلقها في بعض المواضع ويجمع المختلف فيها ويبين علل أحكامها وإلا لم يصح

الاعتماد عليها وليس مذهب في هذه الأزمنة المتأخرة بهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة"[1].

وهكذا انتهج الشاه ولي الله منهجا معتدلا بين الاجتهاد والتقليد يتفق تماما مع مقاصد الشريعة والطبيعة البشرية وظروف العالم الأرضي، فإنه اشترط مع التقليد أن يكون الأمر واضحا بيّنا وينوي الرجل بصدق وإخلاص اتباع صاحب الشريعة -صلى الله عليه وسلم- وامتثال أحكام كتاب الله وسنة نبيه، وذلك اعتماداً على أن الشخص الذي يجعله وسيطاً هو عالم بالكتاب والسنة وممثل وترجمان الشريعة الإسلامية فحسب ولا غير، كما يكون على استعداد كامل لتغيير رأيه وتصحيح عمله إذا تيقن له بأن الوضع خلاف لذلك، والحكم الشرعي الثابت من السنة المطهرة هو آخر، ولو تبين ذلك بعد فترة من الزمن فإن المؤمن بالله لن يتردد قط في ترك عمله الأول وقبول الثاني.

"فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليما"[2].

في العصر الحاضر كثر الحديث عن الاجتهاد وترفع النعرات بأن هناك حاجة ماسة إلى الاجتهاد وأصبح رفع هتافات

---

[1] - عقد الجيد: باب تأكيد الأخذ بهذه المذاهب الأربعة.

[2] - سورة النساء: ٦٥.

للاجتهاد شعاراً للتفتح والاستنارة، ولا شك في أن الاجتهاد ضرورة لهذا العصر وحاجة لهذا الدين الذي جاء لتوجيه الحياة البشرية وإرشادها، وقد اشتدت الحاجة إليه أكثر في هذا العصر، إذ أن التجارة والصناعة والحضارة قد تطورت بصورة هائلة ومدهشة لا يمكن تصورها، وفي العقود والمعاملات التجارية يحتاج إلى قرارات وتعاليم فقهية تتفق مع أصول الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية.

إلا أن هؤلاء الذين يرفعون هتافات لضرورة الاجتهاد في المسائل الشرعية والمخترعات الحديثة المعاصرة، هم في الأصل متخرجو الجامعات الغربية وقادة ومفكرو العالم الإسلامي الذين لم يظهروا كفاءتهم وذكائهم وبراعتهم في مواجهة الحضارة والثقافة الغربية مواجهة فعالة مؤثرة بكل حزم وعزم وإيمان ويقين، بينما كان من واجبهم أن يقوموا بفحص الحضارة والثقافة الغربية ومخترعاتها العلمية ورقيها وتقدمها ويميزوا بين رديئها وخبيثها وبين محاسنها ونقائصها، واختاروا منها ما يلائم الشعوب الشرقية وأديانها وعقائدها وحضاراتها وأمزجتها، ويقوموا بإنارة الشعوب التي وقعت في شبكة المادة، وبعكس ذلك يريدون أن يتقبلوا كل ما يتلقون من الغرب بدون تنقيته من الأوساخ التي أصبحت جزءًا له منذ القرون المظلمة، والذي لا يزال يعاني من الصراع النفسي

والعصبي حتى الآن، فلا يحق لفضلاء الجامعات الغربية أن يستفيدوا من هذه العلوم في هذا العصر لأنهم لم يؤدوا دورهم في المجالات التي حصلوا التخصص فيها والتي كانت موضوعهم الخاص، كما أنهم لم يحاولوا تطويع نظام التعليم والتربية لنظام التعليم الإسلامي الحر ولو أن هذا العمل ليس بأقل أهمية من الاجتهاد إلا أن من طبيعة المرء أنه لا يفعل شيئاً بنفسه ويتهم الآخرين ويطالبهم بالعمل.

وبالرغم من هذه المؤاخذة والمحاسبة لا يختلف الاثنان في الاحتياج إلى الاجتهاد وشدة ضرورته في جميع الأحوال، ويجب على من لهم بصيرة نفاذة في العلوم الشرعية ومقدرة كاملة عليها أن يؤدوا دورهم القيادي في هذا المجال ويستفيدوا من ثروة الفقه الإسلامي التي لا مثيل لها في تاريخ الشعوب والأمم، ويستخدموها في استنباط الأحكام والمسائل والتي أصبحت منذ وقت طويل جزءاً فخرياً لتاريخنا ولانستفيد منها إلا في معرفة تراجم المجتهدين السابقين، وكيف كانوا يستنبطون الأحكام والمسائل في العصور الأولى، بينما التطور أمر مستمر، ولا يمكن إيقاف عقارب الساعة في مكانها ولا تعطيلها ولا إرجاعها إلى الماضي، والإسلام دين كامل وشامل جاء لكافة الشعوب والمجتمعات ويقدر على تقديم حلول لمشاكلها ومسائلها بكل نجاح.

سبب تعطل الاجتهاد:

لقد قام العلماء في مختلف المدن والبلاد على مر العصور باجتهاد في الدين ولم تزل الأمة الإسلامية تسير على هذا المنوال، وتكتظ كتب المذاهب الأربعة بهذه الأمثلة إلا أنه بعد غزو التتار طرأ عليها شيء من الاضمحلال والضعف، لأن الغزو التتاري جعل هذه الينابيع التي يمكن اعتبارها في الوقت الحاضر معاهد علمية جافة، وحرمت الأمة الإسلامية من الذكاء الوقاد ودفعت لرجالها إلى وضع فقدوا فيه الثقة بالنفس وخضعوا لأقوام التتار، وسلبت منهم جرأة مقاومة الجيوش المسلحة وغير المسلحة، وفي هذه الحقبة رأى علماء الجزء الشرقي للعالم الإسلامي من المناسب أن يفرضوا بعض الحظر على نشاطات الاجتهاد مخافة أنه لو سمح للاجتهاد فإنه قد لا يخلوا من مراعاة المصالح السياسية والفردية لحكام وملوك الدول، وهذا مما يضر بمصالح الشريعة أكثر مما ينفعها، وكانت هناك إمكانية أيضاً أن تسبب الاجتهاد الفردي في تحريف ديني أو تغيير في مسيرة الأمة وإحداث اعوجاج فيها، وإن كان العلماء سمحوا لهذا الحظر لفترة مؤقتة، وذلك بناء على مبدأ الفقه أن دفع الضرر يرجح على جلب المنفعة.

وإن كان من الضروري أن يفتح باب الاجتهاد فأهلاً وسهلاً، إلا أنه لابد من مراعاة الشروط المذكورة في كتب الفقه

الإسلامي، والأحسن أن يتم الاجتهاد بصورة جماعية وليس بصورة فردية، وذلك أن يشكل مجمع مؤلف من خبراء الشريعة حيث يتم إقرار أمر بعد طول النظر والرؤية في قضية، وبعد إجراء المباحثة والنقاش وتبادل الآراء والمراجعة إلى الكتاب والسنة واستعراض الثروة الكاملة للفقه وأصوله استعراضاً كاملاً لكيلا يتأثر ذلك بمؤامرة أو نفوذ سياسي أو حكومة مستبدة.

حدود الاجتهاد ومجاله:

يدعو طبقة من النشأ الجديد وخاصة الشبيبة المتحمسين المتخرجين من الجامعات العصرية وبعض قادة الدول الإسلامية بصوت عال إلى الاجتهاد، ويبدو من دعوتهم هذه كأنهم يدعون إلى الاجتهاد المطلق في كل مسئلة فيما يصرون على تبنى القيم والمثل الغربية والمقاييس العصرية كما هي، كأن الزمان تحول إلى العصر الإسلامي الأول عند ما كان الإسلام حديث العهد، وكان المجتمع الإنساني قد صادف تحولا كاملا وكل ما استنتجه الفقهاء والمجتهدون من نتائج في الماضي وما وضعوه من أصول وقواعد بعد البحث والتحقيق والدراسة فقدت أهميتها وقيمتها، والآن لم تعد تلائم مع أمزجة الشعوب ومقتضيات العصر الحاضر، وهذا مما تركته الآداب المترقية المزعومة في نفوسهم من آثار السذاجة وعدم العمق في العلم والمعرفة، وقدمت لهؤلاء الشبيبة صورة الزمان كأنه

جديد تماماً وأنه لا يتفق مع الماضي على أية الأحوال، وإن هذه الصورة مبنية على أخيلة وهمية ولا توجد فيها حبة خردل من الحقيقة بل تفيض بالعاطفية أكثر من الواقعية والمنطقية.

الإسلام في عالم متغير:

أرى من المناسب أن أنهي هذا المقال بنقل بعض القطعات من الخطبة التي ألقيتها في ندوة حول "الإسلام في عالم متغير" عقدت بالجامعة الإسلامية علي جراه بالهند:

"من المعروف أن الزمان كثير التغييرات أو على حد تعبير الشاعر الاردي الكبير السيد إقبال أنه كثير الحب للحداثة وليس ذلك إلا قول مبالغ فيه، وأدى إلى سوء فهم لطبيعته، ويعتبر عدد غير قليل من الناس أنه اسم بديل عن التغيير، بينما هو مزيج متوازن للتغير والاستقرار، وعند ما يتعرض لسوء التوازن يتغلب الاستقرار عنى التغيير أو يتغلب التغيير على الاستقرار ويختل قوام الحضارة والمجتمع والعالم، ويحمل التوازن بين التغيير والاستقرار على خطورة أكثر من أمر التوازن بين مختلف المواد الكيمياوية، فإن تحوله وتبدله ليس بضعف ونقص أو عيب بل هو طبيعة الحياة ومزاجها وسمتها.

ولا تستحق حياة أن تسمى حياة إذا فقدت قدرة نموها كما أن الشجرة التي فقدت إخضارها لا تليق بأن تسمى شجرة،

سوف تعاملون معه معاملة عدل أكثر فإن الزمان كما يقبل التغيير يقدر على مقاومته، ونرى أنه كم من تغيرات حدثت للزمان ونشاهد مظاهر هذه التغييرات، إلا أننا لا نستطيع من مشاهدة مقاومات قاوم بها الزمان للحفاظ على قدراتها الداخلية والعناصر والمواد الصالحة، وكم تعرض صراعات وبأي قوة قاوم بها لا نستطيع مشاهدتها في عامة الأحوال، وهذا مما يحتاج إلى نوع جديد من جهاز للرؤية، خذوا على سبيل المثال النهر فإنه أحسن مثال للتحرك والسيلان ولا يكون أي موج من أمواج النهرمشابها أو مماثلا بالموج الأول، إلا أن النهر بالرغم من أمواجه السائرة لا يزال يجري منذ ألوف السنين ويبقى اسمه مع جميع خصاله ومميزاته، وعلى سبيل المثال لا يزال يعرف النهران "دجلة" و"فرات" باسميهما حتى الآن، كما لا يزال النهران غانغا وجامونا مدعوان باسميهما حتى الآن.

ومن خصائص الزمان الاستقرار والسيلان معاً، ولو حرم الزمان من إحدى هاتين الميزتين والخاصيتين فيفقد منفعيته.

وكذلك في هذا الكون، كل ما يوجد من الكائنات الحية وغير الحية والشخصيات والكيانات تعمل في كل منها تيارات إيجابية وغير إيجابية وبصورة مستمرة، وعند ما يتصل هذان التياران يتم تأدية الوظيفة ويكتمل العمل المطلوب منهما.

الدين مراقب الحياة:

أما الدين فإنني كطالب علم الدين ومتبعه لن أقبل هذه المكانة وأرى أنكم لا ترضون أيضاً بمكانة الدين هذه أن يواكب كل تغيير، وقد يكون ذلك حداً لمقياس حرارة ينبأ عن درجات الحر والبرد (Weathercock)، وقد يكون حداً لديك الرياح الذي ينصب على برج مطار أو مكان مرتفع لمعرفة اتجاه الرياح، إلا أنه لا يكون حداً لدين وأرى أنه لن يكون أحد منكم راض بأن يحط الدين من مكانته الرفيعة إلى مكانة مقياس الحرارة وديك الرياح، كما أنه لن يرضى أحد منكم بأن يحول الدين إلى جهة أو معهد أنشي لإصدار شهادات بشأن تغييرات الزمان أو يقوم بالاعتراف أوالتمثيل منها، ولم يستعد أي متبع لدين ولو كان للاسم فقط فضلاً أن يقبل هذه المكانة أتباع دين سماوي حق.

ويرى الدين أن التغيير حقيقة ثابتة ويجعل له كل متسع يجب لتغيير طبيعي شرعي صحيح وصالح، والدين يواكب الحياة ولكنه لا يعني الموافقة أو المصاحبة أو الاتباع المحض، بل يرى من واجبه أيضاً أن يفرق بين التغيير الصالح والردئ، ويقوم بإشعار أن هذا الاتجاه هدام وذلك بناء وكذلك يخطر على نتائجه في حق البشرية وعلى الأقل في حق أتباع ذلك الدين، فمن جانب واحد

يتمشى الدين مع الحياة السائرة المتحركة دوماً ويراقب الحياة ويحاسبها ويتولى أمرها من جانب آخر فهو مشرفها وولي أمرها.

وليس من وظيفة الولي أن يوافق على كل ما يأتي به من هو تحت أمره بمهر التصديق، والدين ليس بدار ضرب حيث يوضع ختم لنوع واحد وحبر من نوع واحد ويد من نوع واحد، فكل ما تصل إليه من وثيقة أو كتابة يقوم بالمصادقة عليها بختمه بدون إجراء فحوص تحقيقات عليها، فالدين له مزاج وطبيعة خاصة للعمل، إذا يصل إليه أمر يقوم باستعراضه أولا، ثم يصدر قراره بشأنه ويستخدم أحيانا وسائل التشجيع وأحياناً وسائل التخويف لمنع الناس عما يضرهم، وإن يقدم إليه وثيقة ضالة أو مزورة لا يتفق معها أو يراه مضرة ومهلكة للإنسانية فإنه لا يرفض المصادقة عليها فحسب بل يسعى للحيلولة دونها.

وهنا يظهر الفرق بين الأخلاق والدين، فإن الدين يرى من واجبه ومسئوليته أن يمنع اتجاها خاطئا من الانتشار فيما يرى عالم النفس والأخلاق أن من واجبه أن يدل على الاتجاهات الخاطئة أو يخطر الناس على وجهة نظره فحسب ولكن الدين يحاول أن يعيق في سبيله.

لو فهمنا طبيعة هذا الدين بكل أمانة ومسئولية ودقة نظر وعمق رؤية، حصلنا على تفهم جيد لهذه الرسالة، ثم إذا أدركنا

طبيعة الزمان وخصائصه الذي يحمل في طيه قدرة النمو والتغيير والاستقرار والثبات إلى جانب الحفاظ على المواد الصالحة القديمة فسوف نتمكن من سدّ حاجة الفقه الإسلامي في معناه الكامل وتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي أيضاً، وتقديم نموذج حي لتطبيق الأحكام الإسلامية والتعاليم الدينية في هذا الزمان المتقدم والمثقف، والتمشي مع الحياة التي لا تزال تتطور بسرعة يعجز التصور عنها.

وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر.

(قدم هذا المقال في الندوة الفقهية الأولى لمجمع الفقه الإسلامي بانفند المنعقدة في جامعة همدرد بنيو دلهي في الفترة بين ١-٣ أبريل عام ١٩٨٩م.)

❁❁❁

إلى فقه الحقائق

أيها العلماء!

أرى أن الذين يتمتعون منكم بنظرة واسعة وعميقة في الظروف الراهنة للدول العربية والإسلامية، أو قاموا برحلات إليها، أو توفرت لهم فرصة لإقامة طويلة فيها، أو يهتمون بقراءة الصحف والمجلات والمنشورات العربية الصادرة منها، أو منحت لهم فرصة التعرف على اتجاهات وخطوات وسياسات ومشاريع إعادة بناء تحملها طبقات حاكمة، وتضعها مؤسسات تشريعية وإدارية لهذه البلدان، يعرفون جيداً أن الأسر الحاكمة لهذه الدول -وإلى حد ما- القادة المفكرين بدأوا يشعرون منذ وقت قريب ببعض المخافة والخطر من مجهودات تبذلها بعض المجموعات الإسلامية من أجل تطبيق الشريعة وبناء دولة إسلامية، وقد انتهى الأمر إلى حد أنه تقشعر قلوبهم من مجرد نداءات توجه للعمل بالتعليم الإسلامي، وتغليب الدين على الأنظمة الأخرى كلها، وهذه الكيفية عبارة عن الذعر والشعور الغير الضروري بالخطر، إذا لم نعبر عنها بـ "توهم" و "اختلاج" فإنه يمكن اعتبارها الحساسية الزائدة، والتي يعبر عنها في الإنكليزية بـ "Allergy".

وهذا الاتجاه الفكري والحالة النفسية قد ازدادا إلى حد أنهما يقتصران على مخافة من الدعوة إلى تطبيق الحدود والقوانين الجنائية للإسلام وصبغ المجتمع بصبغة إسلامية، وتطويع النظام التعليمي والتشريعي ووسائل الإعلام للشريعة الإسلامية، أوبذل المجهودات في هذا المضمار والتشجيع عليه، بل تجاوز الأمر على ذلك، وقد بدأت ملامح التخوف عن التدين العام والتقيد والاهتمام بفرائض الدين والابتعاد عن محاكاة الحضارة الغربية محاكاة عشوائية، وينطبق هذا القول على بعض الدول العربية وخاصة ليبيا وتيونس والجزائر وإلى حد ما مصر التي جاءت بتصريحات وخطوات نستحيي من مجرد ذكرها، وعلاوة على ذلك يخشى أن تترك خطوات هذه البلدان آثاراً سلبية على الدول غير الإسلامية، التي تعيش فيها الأقليات المسلمة، وخاصة شبه القارة الهندية، حتى لا تسلب حريتها الدينية كلياً أو جزئياً، وتبدأ حركة المعارضة للعمل بالقوانين الشرعية والفرائض الدينية مثل الأحوال الشخصية للمسلمين، كما يخشى أن توفر مثل هذه الخطوات مبررات لتطويع القانون الإسلامي للقوانين اللادينية مثل تطبيق القانون المدني الموحّد، وفي الماضي خيّب المسلمون مثل هذه الحركة بفضل جهودهم المشكورة ويقظتهم العامة من قرار المحكمة العليا للبلاد إلى أن اضطر البرلمان إلى استثناء الأحوال الشخصية

للمسلمين منه تأميناً لها وخفاظاً عليها، لهذا الوضع غير الطبيعي وغير الشرعي أسباب عدة نذكر بعضاً منها فيما يلي:

١- قد أحدث نظام التعليم الغربي في الشبية المسلمين خاصة في الذين يتحصلون التعليم العالي من أحضان الجامعات الغربية وهم الذين يتسلمون مقاليد السلطة على وجه العموم، ومنهم من يحتل الآن على دفة الحكم، مركب النقص تجاه دينهم وشريعتهم وحضارتهم وتاريخهم، وهذه نتيجة طبيعية لنظام التعليم الغربي ومقرراته الدراسية ومطبوعاته وكتب المستشرقين، والتي تعتبر أوج الدراسة والبحث في هذه الأيام، وفي الحقيقة لا يلائم نظام التعليم الغربي بطبيعة الشرق الإسلامي بل هو ضاربها ومسمّم لها، ولا يمكن أن يضرب لذلك مثال أحسن مما كتبه المفكر الغربي:

وهناك حكاية شرقية تصور أحسن تصوير لما يقع فيه المستشارون الأجانب غير الحازمين من أخطاء، فيحكى أنه في زمن غابر تدفق السيل تدفقاً هائلاً ووقع فيه قرد وسمك، وبما أن القرد كان حاد الذكاء سريع الخاطر تسلق على شجرة وجلس في مكان آمن من أمواج السيل العارم ثم نظر نظرة تحت الشجرة فإذا السمكة المسكينة تسعى لنفسها ضد أمواج المياه المتواصلة، فرق

لها قلبه، ونزل من الشجرة بكل محبة وإخلاص، وأخرج السمكة من الماء وطرحها على الأرض اليابسة، فكانت النتيجة ما نعرفه جيّداً[1].

وهذا المثال يصدق بصورة كاملة على الدول الإسلامية والشرقية التي تبنت لها نظام التعليم الغربي وقامت بترويج قيمه ومثله في أراضيها نابذة وراءها حضارتها الغرّاء ومُثلها الرائعة.

٢- لم تبذل جهود متأنية مكثفة منظمة وجادة من قبل معظم الدول الإسلامية طول حياتها التاريخية في إثبات ضرورة وأهمية وتفوق وامتياز الإسلام على الطبقة المثقفة، ولم تحاول هذه الدول إقناع هذه الطبقة بقدرة الإسلام على البقاء وتوجيه العالم وإرشاده في كل عصر من عصور التاريخ، وباختصار: لم تهتم هذه البلدان بإقامة حركة أو دعوة عامة منظمة فعّالة لإعادة ثقة الجيل الشاب الحاصل على التعليم العالي طبقاً لأعمار الشبية المختلفة وأذهانهم وقدرات فهمهم بقدرة بقاء الإسلام وضرورته في العصر الحاضر، ولو أنه بذلت بعض الجهود الفردية على مستوى

---

[1]. I.N. Thut and don Adams: Education Patterns in contemporary societies (Mograw hill book Co. New York, P. 63).

أدنى، وأعدّت بعض الكتب التعرفية التي لاننكر أهميتها إلا أنه لم يجعل هدفاً للمجهودات المؤثرة ومجالاً عاماً للدعوة إليها، ولهذا السبب بالذات نرى الطبقة الحاكمة وعدداً كبيراً من أهل العلم وأساتذة الجامعات وسلطات دور العلم والذين لهم نفوذ وتأثير في وسائل الإعلام ويبدو أنهم إذا لم يكونوا يائسين من النهضة الإسلامية، أو قدرة الإسلام على قيادة العالم، أو مجرد قدرته على البقاء، فلاشك في أنهم مترددون ومتشككون فيها، وإذا تولى هذه الطبقة مقاليد الحكم أو زمام القيادة ترى في العلمانية حلاً وحيداً لجميع المشاكل وضماناً لبقائها في الحكومة والسلطة، وهذا هو الاتجاه السائد في كثير من البلدان الإسلامية والعديد من الدول العربية.

٣- يقتضي الإعتراف بالحق والتعبير عن الحقيقة والتحليل الحر كناقد ومؤرخ أن نقول بكل صراحة: إنه لم ينشأ هذا الوضع ولم تتخذ الأسر الحاكمة وفرق المشرعين والمفكرين بالحيطة ولم تتخوف ممن يدعون إلى الصحوة الإسلامية ويقودون حركات دينية ودعوية إلا لأن العديد من مثل

هذه المنظمات التي تم تأسيسها لإصلاح العقائد والأعمال والدعوة إلى الله والتمسك بالشريعة الإسلامية، والعمل بالدين الحنيف قفزت بعد وقت قصير من تأسيسها إلى ميدان السياسة، وبدأت تحاول -ولو بحسن النية- أن تتولى مقاليد السلطة، وتحتل الحكومة، وهذا مما أدّى إلى اصطدام مباشر بينها وبين الحكومات المعنية.

وأقول: إن هذا الوضع لم ينتجه إلا قصور نظرنا وهو الذي كتبه صاحب هذا المقال في وقائع سفره إلى اليمن التي نقل فيه كلمات عالم يمني كبير أيضاً في هذا الصدد، ومنها ما يلي:

"هناك أسلوبان للتفكير والعمل، فالأول منهما: أن يصل الإيمان إلى أصحاب الكراسي، ويتمسك أهل الحل والعقد بالإسلام ويمثلوا عن الدين والشريعة في المجتمع والبلاد، ويحاولوا نفخ روح إسلامية فيها وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية ونيل مقاصدها فيما يقوم رجال الدين والدعوة وأصحاب العلم والمعرفة بمساعدتهم ومؤازرتهم والدعاء لهم، ولا ينبغي لهم أن يسعوا من خلالها كسب وظائف كبرى في الدولة مقابل ذلك، والأكثر من ذلك ألا يحاولوا استيلاء الحكومة.

والأسلوب الثاني للتفكير والعمل: هو أن يتولى أهل الإيمان من رجال الدعوة وقادة الحركات الدينية الحكم ويكون زمام الأمر بأيديهم، فالأسلوب الأول للتفكير والعمل سوف يأتي بالنتائج الإيجابية ويحتمي رجال الدين والحكومة عن اصطدام مباشر، والأسلوب الثاني للتفكير والعمل أي هدف ومحاولة احتلال دفة الحكومة مباشرة سوف يخلق مشاكل وعقبات كثيرة، فهو لا يتسبب في مخالفة أو معارضة رجال الدين فحسب بل معاداة الدين بالذات، ويحدث وحشة ورهبة إزاء ذلك".

وقال الشيخ اليمني:

"هذا ما فهمت من دراسة كتبكم أن الأسلوب الأول للتفكير والعمل (محاولة أن يسري الإيمان في قلوب أصحاب السلطة والحكومة والسعي لحملهم على حماية ونصر الدين) هو الصحيح، وسوف يقضي على المشاكل غير الضرورية، ويحمى اصطدام الحكومة مع الدين، بينما الأسلوب الثاني للتفكير والعمل سوف يأتي بمشاكل جمة، ويحدث جبهة قتال وحالة صراع يضيع فيها الوقت والمال والقدرات، ويجعل المستقبل الديني مشكوكاً فيه".

وأضاف إلى ذلك كاتب هذه السطور أنه يحمل نفس هذه الفكرة وهو الذي كان أسلوب الداعية المصلح الكبير الشيخ أحمد

السرهندي (المتوفى سنة ١٠٣٤هـ) الذي أحدث ثورة في الأسرة المغولية للدولة الإسلامية في الهند، وظهرت سلسلة من التغيرات ابتداءاً من الملك السلطان جلال الدين أكبر (المتوفى سنة ١٠١٤هـ) (الذي كان يقود الهند إلى البرهمية الواضحة والحضارة الهندوكية والعقائد الضالة المعادية للإسلام) إلى الملك السلطان محي الدين أورنك زيب عالمكير -رحمه الله- (المتوفى سنة ١١١٨هـ)، وتولى الحكومة بعده من خلفائه أحسن فأحسن، ونجت الهند من موجة عامة للارتداد العام عن الدين الذي كان يخشى منه أن يجتاح البلاد كلها بسبب التصريحات والخطوات والمشاريع والخطط التي تبناها الملك أكبر.

وتقتضي محاسبة النفس والتعبير عن الحقيقة أن نعترف بأن العديد من المنظمات والحركات الدعوية الدينية استعجلت في هذا الصدد حيث أن قادتها اتخذوا بعض الخطوات وأدلوا ببعض التصريحات غير الحكيمة ثم تشدد على ذلك أتباعهم وممثلوهم، وجعلوا بعض الحكومات الإسلامية أعداء لهم، وذلك بطريقة غير ضرورية، وهو الذي جعل بعض الدول العربية والإسلامية خائفة من الصحوة الإسلامية وتشكيل جماعات أو منظمات باسم الدين والإسلام كان يزداد تأثيرها ونفوذها في هذه الدول، وانتهى الأمر إلى سدّ بابها والإعلان عن كونها غير شرعية وغير قانونية، واعتقال أعضاءها ونشطائها، ونقول كشاهدين على الحق: إن أخطاء هذه

الجماعات وقادتها كانت أقل بكثير من المخاوف والظنون السيئة التي ساورت السلطات، إلا أن هناك حاجة إلى الاستفادة من هذه الخبرة، وفي هذا الضوء ينبغي ألا تثار مشاكل غير ضرورية، ولا ينبغي أن تجعل الحكومات خصماً للإسلام وسدّاً في سبيل تنفيذ بسيط لأحكام الدين والشريعة وسالبة للفرص المتوفرة للدعوة إلى الله وإصلاح الناس بطريقة حرة.

٤- وينبغي ملاحظة نقطة أخرى هي أن الولايات المتحدة لعبت -بصورة مباشرة وغير مباشرة- دوراً كبيراً في تخويف عامة الناس والحكومات الإسلامية من الصحوة الإسلامية ونشر الدين والشريعة والانتماء المفتوح أو المعلن إلى الإسلام أو الاعتزاز به، كما أدّت دوراً فعّالاً في إقناع الدول بالعلمانية وإمالة سلطاتها إليها، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب الشيوعية من منصة العالم جعلت واشنطن الإسلام خصمها الحقيقي، وتعتبره عقبة وخطراً كبيراً في سبيل تمديد نظامها العالمي، وبعد ما فشلت في تحقيق هدفها من خلال استخدام وسائل الإعلام والتدابير السياسية الأخرى بدأت الآن تروج الشائعات على مستوى العالم ضد الدين الحنيف وعقائده وفهمه فهماً صحيحاً، وأن يجعله المسلمون مرجعاً وحيداً في شؤون دينهم

ودنياهم، وقد اخترعت كلمة خاصة استهزاء به: وهي التزمت الديني أو الأصولية، وقد استخدمت كلمات أخرى للتعبير عن كراهتها والنقد لها والتي لم تكن متوقعة منها.

والآن أودّ توجيه بعض الكلمات إلى رؤساء الدول الإسلامية وسلطاتها المتنورين والمتفتحين أن نقد التمسك بالشريعة الإسلامية والتقيد بأصولها ومظاهرة عدم القناعة عنها تحمل في طيها نتائج لا تحمد عقباها، وأي سعي أو نداء للالتزام بالعلمانية أو ما يشابهها قد لا يؤتي أكله المرجو. وبعكس ذلك قد ينطوي على مخاطر ومضار لمجتمعاتهم وبلادهم، ويحرمون من نصر وتأييد وقوة سماوية، ويواجهون مشاكل واصطدامات غير ضرورية.

١- فأول شيء أساسي هو أنهم سوف يحرمون من نصر الله -عز وجل- وتأييده وعونه الذي لا يأتي إلا من يقوم بنصر دينه وحمايته ويسعى لإعلاء كلمته حيث يقول -عز وجل-: ﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾[١]، وقال: ﴿ولينصرن الله من ينصره﴾[٢]، وقال: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله﴾[٣].

---

[١] - سورة محمد: ٧.

[٢] - سورة الحج: ٤٠.

[٣] - سورة البقرة: ٢٤٩.

وهـذه هـي سـنة الله على النـاس أن الشـعوب والجماعـات والأفراد الذين ينصرون دين الله، يفوزون في الدنيا والآخرة، والذين يصرفون وجوههم عن دينه وعن العمل به يحرمون من تأييده ونصره، وتسلب دولتهم وحكومتهم، وقد سجّل التاريخ أنه كيف غلبت فئة قليلة على شعوب وأمم، ونعرف جيداً أن الفئة القليلة التي حظيت بتأييد الله وتربت على أيدي الرسول -صلى الله عليه وسلم- أتت بالأعاجيب وغيرت خرائط العالم، وذلك بالرغم من عددها القليل وسلاحها البسيط، وأطفأت نور الدولة البازنطينية من جانب، وقضت على الدولة الساسانية من جانب آخر، وكم من دول كانت لها حضارة عريقة مضت عليها مئات السنين وتمتع بخبرات ومعدات حربية لا مثيل لها بذلك الوقت إلا أن هذه الفئة القليلة هزمتها هزيمة نكراء، وجعلت شعوبها تعتنق الإسلام، وصبغت لغاتها وحضارتها بصبغة الإسلام، وحكمت بلادها لقرون عدة، ولاتزال تحكم عدداً كبيراً منها، فماذا كان السرّ وراء هذه الانتصارات؟ في الحقيقة كانت أشربت قلوب هذه الشعوب الإيمان بالله وروح الاستشهاد والجهاد في سبيل الله والحمية والغيرة الدينية، وما كانت تنبع هذه الروح إلا من الإيمان بالله وتعاليم رسوله واليوم الآخر والشوق إلى الجنة، وإلى هذا تشير الآية الكريمة:

﴿ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون

كما تألمون وترجون من الله مالا يرجون وكان الله عليماً حكيماً﴾[1].

وهذه الفجوة التي تحدث من جراء عدم التمسك بالشريعة الإسلامية لا يمكن تضييقها بشيء وهذه خسارة لا يمكن تداركها بأية قوة دفاعية أو أسلحة حديثة أورعاية دول كبرى ﴿وذلك هو الخسران المبين﴾.

٢- وهذا الاتجاه الغير الديني وعدم الاهتمام بالشريعة الإسلامية، بل التهرب من الدين والتوحش من المتدينين، وعدم تمثيل نفسه أمام شعبه وبلاده كحاكم متمسك بالشريعة ومسلم غيور ومقدّر ومثمّن للدين وأهله مما أدّى إلى عدم ثقة الجماهير بهم ومساعدتهم في سير أمورهم، و لم يعودوا أمراء أعزّاء أحبّاء، بل فقدوا حمايتهم وتأييدهم التي تعتبر أكبر قوة خصّصت للحكام، وبها يتغلب هؤلاء على مشاكل كبرى حيث يضحّى لهم الناس أنفسهم طواعية بدون أيّ تردد، وصدق -عز وجل- حيث قال في كتابه المجيد: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودّاً﴾[2]. أي سيجعل الله في قلوب

---

[1] - سورة النساء: ١٠٤.

[2] - سورة مريم: ٩٦.

الناس حباً وتقديراً لهم، وبعكس ذلك إذا لم يتمسكوا بدين الله ويحتقرون أو يستخفون بمن يهتم بالدين، تدبّر المؤامرات ضدهم في البلاد وتحبك مخططات سرية لتوفير البدائل عنهم، فيضطر هؤلاء إلى بذل معظم قدراتهم وأوقاتهم في الكشف عن هذه المؤامرات والقائمين عليها واعتقالهم ونفيهم من البلاد، وفي مثل هذا الوضع لن تكون بوسع الدول الكبرى حتى الولايات المتحدة أن تساعدهم في هذا الصدد.

وحان الوقت للواعين والمتيقظين والعارفين بالحقائق من حكام ورؤساء البلاد وصانعي السياسات للمجتمع والبلاد أن يمعنوا النظر في ما هو أحسن وأنفع لذواتهم وبلادهم، هل العمل بصدق وإخلاص على تنفيذ الشريعة والسعي بصبغ النشء الجديد بصبغة إسلامية فكراً وعملاً؟ أم اللادينية والعلمانية والليبرالية بدون أيّ حد وقيد، وتقليد الغرب ومحاكاته ومحاباة دولة كبرى؟

وهذه بعض الحقائق يجب إبلاغها إلى قادة هذه الدول وحكامها وحملة رايات العلوم والمعارف ومسؤولي وسائل الإعلام والقائمين على البحث والتحقيق، كما هو من أهم واجباتنا في الوقت الحاضر وخدمة كبرى للدول الإسلامية والعربية، كما أنه مجال ذو أهمية وتأثير بالغين للدعوة والتبليغ، ويخشى أن إهماله أو

عدم الاهتمام به قد يؤدي بهذه الدول إلى اللادينية والارتداد عن الدين الحنيف، وهذا ما لا نتوقع منهم نظراً للمآثر والأعمال المجيدة الرائعة من الإيمان بالله والدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله التي قام بها آباؤهم وسجلها لهم التاريخ بماء الذهب، والتي بفضلها اعتنقت الإسلام دولة بعد أخرى ولاتزال تتبع الشريعة الإسلامية حتى الآن، ونرجو من الله -عز وجل- أن يوفقهم لفهم هذه الحقائق وتقدير الإسلام، وأن يهديهم سبحانه إلى الصراط المستقيم ويتأسوا بالحياة الطيبة للسلف الصالح، ويلعبوا في العصر الحاضر دوراً أدّاه سلفهم إذ العالم بحاجة ماسة إلى الدين الحنيف وإلى من يقوم بنشره.

ونرجو من الله -سبحانه وتعالى- أن يتقبل عملهم وجهدهم في هذا الصدد، وقد قال في كتابه الكريم ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم، إن الله بالناس لرؤوف رحيم﴾[1]. وإنه من واجب العلماء الأفاضل وأهل الدين المتحمسين والدعاة الغيورين أن يخطروا قادة الدول الإسلامية والعربية وأصحاب الحل والعقد وحملة القلم والفكر بهذه الحقائق والانطباعات.

وما علينا إلا البلاغ

******

[1] - سورة البقرة: ١٤٣.